مقترحاتي لوزير العمل ترى النور

عبدالله محمد الصّحفي

تم بحمد الله اعتماد مقترحنا من قبل وزارة العمل يوم أمس الاثنين ضمن قرارات وزارة العمل الجديدة والتي نص في أحدها :

إعفاء المنشأة الصغيرة التي تقل عمالاتها عن ٩ من رسوم ٢٤٠٠ ريال بشرط ان من يديرها هو مالكها وهذا المقترح تم رفعه للوزير قبل ٦ اشهر من خلال مراسلات مع وزير العمل المهندس عادل فقيه حيث كان بداية المقترح هو عمل ميزة لمن يدير مؤسسته بنفسه حيث ليس من العدالة في نظام وزارة العمل ان يتساوى بمن لا يدير المؤسسة بنفسه في احتساب نسبة السعودة فأرسل الوزير شاكرا لي على المقترح فقال ان السعودي يمكنه رفع راتبه الى ٨٠٠٠ ريال فيحسب بإثنين

فرددت عليه مصححا له المعلومة ان نظام التامينات لا يسجل مالك المنشأة براتب

فرد علي ان الوزارة تنظر للمقترح بعين الاعتبار وستعمل على تنفيذه بطريقة تجعل مالك المؤسسة ذا ميزة عن غيرة حتى تشجع اصحاب المؤسسات الصغيرة يديرون مؤسساتهم بأنفسهم ويحد من عمليات التستر

على ضوئه تم تفعيل المقترح يوم امس من خلال القرارات المعلنه حيث أشرت في تغريده سابقة في حسابي تويتر قبل اشهر ان مقترح قدم لوزير العمل سيرى النور قريبا

وتم كذلك تقديم مقترح اخر يحد من عمليات التستر وهو التحقق من خلال نقاط التفتيش على سائقي المركبات الاجانب حيث يجب علي السائق أن يكون تحت كفالة صاحب المركبة حيث جرت العادة ان يتم التحقق فقط من رخصة القيادة والإقامة وسريان استمارة المركبة دون التدقيق من تطابق الكفالة مما نتج عنه باعة متجولون بسياراتهم وآخرون يعملون لدى الغير فأوعز الوزير على الفور بتقديم المقترح لوكيل الوزارة الاستاذ / عبد الله أبو ثنين للتنسيق مع الجهات المختصة لتطبيقه.